

الإمارات العربية المتحدة

ساهم الانتعاش القوي لقطاع السياحة، وتزايد الطلب على العقارات، وارتفاع أسعار النفط وزيادة انتاجه في تعزيز النمو الاقتصادي للإمارات هذا العام، وعلى الرغم من إمكانية تراجع ذلك النمو في عام ٢٠٢٣، إلا أن التقديرات تشير لتسجيل نمو قوي بنسبة ٣٪. وساهمت خطط أدنوك لزيادة طاقتها الإنتاجية من النفط إلى ٥ مليون برميل يومياً، وتسريع وتيرة برنامجها الزمني للوصول للمستوى المستهدف، في تعزيز التوقعات الإيجابية على المدى المتوسط. وتشمل التحديات التي قد يتعرض لها الاقتصاد الإماراتي في الأمد المتوسط تأثيره بتداعيات تباطؤ النمو العالمي، وتشديد الأوضاع المالية، وخسارة القدرة التنافسية بسبب قوة الدرهم الإماراتي. وفي المقابل، قد ترتفع أسعار النفط مما يعزز النمو الإقليمي ويساهم في زيادة معنويات التفاؤل وتوفير المزيد من السيولة.

معدلات النمو ستبقى قوية في ٢٠٢٣

تتوفر أحدث البيانات على مستوى الدولة ككل). إلا أنه نظراً لتوقعات النمو الضعيفة، وتراجع تكاليف المدخلات، وتزايد قوة الدرهم الإماراتي، وارتفاع أسعار الفائدة (قام البنك المركزي باتخاذ خطوات موازية لسياسات التشديد النقدي التي اتبعتها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي حتى الآن هذا العام)، لذا نتوقع أن يتراجع معدل التضخم في المستقبل وأن يصل في المتوسط إلى ٣,٨٪ في عام ٢٠٢٢ و ٣,٦٪ في عام ٢٠٢٣. وما يزال الطلب على العقارات السكنية قوياً بالنسبة للعقارات المميزة في ظل تدفق للمستثمرين، خاصة من أوروبا الشرقية، مما ساهم في رفع الأسعار بنسبة ١,٨٪ و ١,٨٪ على أساس سنوي في النصف الأول من ٢٠٢٢ في أبو ظبي ودبي. وقد يتراجع الطلب العام المقبل مع تلاشي هذا التدفق، وارتفاع أسعار الفائدة وتباطؤ النمو، إلى جانب زيادة العرض (بمتوسط سنوي يبلغ ٤٠ ألف وحدة، أو نحو ٤,٣٪، في ٢٠٢٢-٢٠٢٣) مما سيساهم في تهدئة سوق دبي وبالتالي زيادة الأسعار بوتيرة أقل. وفي ذات الوقت، تحسنت وتيرة نمو ائتمان القطاع الخاص إلى مستويات ما قبل الجائحة هذا العام، وكشف مسح البنك المركزي عن تزايد الطلب على القروض المقدمة للشركات ووصوله إلى مستويات قوية في الربع الثاني من العام الحالي، مع تحسن أداء شركات العقارات والبناء بشكل جيد على الرغم من ظهور بعض علامات التراجع في المستقبل.

الفوائض المالية توفر مساحة لزيادة الإنفاق

ما تزال أوضاع المالية العامة قوية، إذ سجلت الحكومة عجزاً سنوياً بمعدل متواضع نسبياً مرة واحدة فقط (٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠) خلال فترة الجائحة، ومن المقرر الآن أن تسجل فوائض كبيرة في عامي ٢٠٢٢ (٨,٩٪) و ٢٠٢٣ (٦,٤٪). وكان العامل الأساسي الذي ساهم في ذلك هو التحكم في الإنفاق في ظل تقليص كل من النفقات الجارية والرأسمالية (غير المرتبطة بالأجور) أثناء فترة الجائحة، هذا إلى جانب تعافي أسعار النفط وتنويع الإيرادات، مما حد من سلبات تقلب الإيرادات النفطية على الميزانية. ونتوقع زيادة الإنفاق بنسبة ٥٪ في المتوسط خلال عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، لتغطية الأجور والرعاية الاجتماعية وكذلك الإنفاق الرأسمالي لدعم المبادرات الحكومية. وبصرف النظر عن أسعار النفط التي ما زالت مرتفعة، سيتم تعزيز الإيرادات من خلال فرض ضريبة بنسبة ٩٪ على أرباح الشركات والمقرر تطبيقها بدءاً من يونيو ٢٠٢٣، مما سينتج عنه تحقيق عائدات سنوية تقديرية تتراوح ما بين ١,٥٪ و ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وفي ذات الوقت، تعتبر الحسابات الخارجية قوية للغاية، مع استمرار تسجيل الحساب الجاري لفائض كبير، إضافة إلى الأصول المجمعة الضخمة لصناديق الثروة السيادية لكل من جهاز أبو ظبي للاستثمار ومبادلة (تقدر بنحو ١ تريليون دولار) كمصدات ضد الصدمات الخارجية.

أفاق النمو والتحديات

وعلى الرغم من هذا التصور الأساسي الذي يعكس توقعات إيجابية على نطاق واسع، إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجه الاقتصاد والتي تتضمن تعرض الإمارات المرتفع نسبياً للتباطؤ الحاد لنمو الاقتصاد العالمي، وتشديد الأوضاع النقدية، وتأثير قوة الدرهم الإماراتي على القدرة التنافسية والاستثمارات الداخلية، وإعادة تمويل ديون الكيانات المملوكة من قبل الدولة، واندلاع التوترات الجيوسياسية الإقليمية. وفي المقابل، فقد ترتفع أسعار النفط مما قد يعزز من النمو الإقليمي وتزايد معنويات التفاؤل وتوفير المزيد من السيولة.

من المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي هذا العام لأعلى مستوياته المسجلة منذ عام ٢٠١٦ عند ٥,٣٪، وعلى الرغم من توقع حدوث تباطؤ في عام ٢٠٢٣، إلا أن الأداء الاقتصادي سيبقى قوياً على خلفية استفادته من مكانة دولة الإمارات كمركز رائد لأنشطة الأعمال والاستثمارات الإقليمية، وقوة البنية التحتية، والمبادرات الحكومية المختلفة الهادفة لمواصلة الإصلاح الاقتصادي بما يدعم النمو، هذا إلى جانب خططها لزيادة الطاقة الإنتاجية لقطاع الهيدروكربون. ومن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة ٨,٧٪ هذا العام، مما يعكس سياسة الإنتاج التي أقرتها أدنوك وحلفائها وزيادة أقل بنسبة ١,٧٪ في عام ٢٠٢٣، ليصل بذلك معدل إنتاج النفط إلى ٣,١ مليون برميل يومياً بنهاية العام المقبل. وأفادت بعض التقارير إلى أن شركة النفط الحكومية أدنوك تقدمت بخطط لتسريع وتيرة زيادة طاقتها الإنتاجية إلى ٥ مليون برميل يومياً (من ٤ مليون برميل يومياً في الوقت الحالي) في عام ٢٠٢٥ بدلاً من الهدف الذي تم الكشف عنه سابقاً لعام ٢٠٣٠، مما يعكس الرغبة في تحرير رأس المال والاستفادة من احتياطي النفط والغاز بسرعة أكبر قبل تحول نظام الطاقة العالمي. كما سيوفر تسريع برنامج الاستثمار الذي تصل مدته إلى خمس سنوات بقيمة ١٢٧ مليار دولار (والذي يغطي قطاعي الاستخراج والتكرير) فرصاً جيدة لتحسين آفاق النمو على المدى المتوسط.

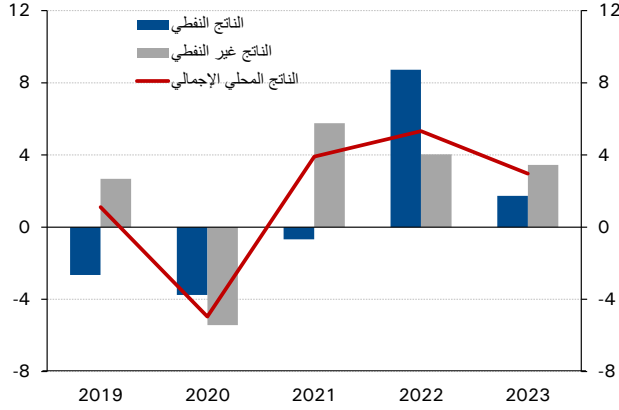
وفي ذات الوقت، انتعش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في فترة ما بعد جائحة كوفيد-١٩ بتسجيله نمواً بنسبة ٨,٨٪ على أساس سنوي في الربع الأول من عام ٢٠٢٢، مما أدى لتخطي معدلات الإنتاج لمستويات ما قبل الجائحة. وعلى الرغم من أن هذا الأداء القوي قد لا يستمر، إلا أن قراءة مؤشر مديري المشتريات شهد اتجاهها صعودياً هذا العام، ووصل إلى أعلى مستوياته المسجلة في ثلاث سنوات عند مستوى ٥٦,٧ في أغسطس، مما يشير إلى نمو قوي على الرغم من تباطؤ أوضاع التصدير. وتشمل العوامل الداعمة لهذا النمو انتعاش قطاع السياحة، والانعكاسات الإيجابية غير المباشرة لبطولة كأس العالم لكرة القدم التي تستضيفها قطر، وارتفاع الطلب على العقارات، وتحسن أسعار النفط. وتشير التقديرات لتسجيل القطاع غير النفطي نمواً بنسبة ٤٪ هذا العام. وتشير عدد من العوامل إلى إمكانية تباطؤ وتيرة النمو في عام ٢٠٢٣، من ضمنها تباطؤ النمو العالمي، وانخفاض أسعار النفط (مع من أنها ما زالت تعتبر مرتفعة) وارتفاع أسعار الفائدة، وذلك على الرغم من أن توقعات سيناريو الأساس يشير لتسجيل نمو بنسبة ٣,٤٪. وتشمل مبادرات السياسة الاستراتيجية الرئيسية التي تحرك التوقعات على المدى المتوسط "سياسة الاقتصاد الدائري" ٢٠٢١-٢٠٣١ لتشجيع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، و"الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الرقمي" التي تهدف إلى مضاعفة نسبة إسهام الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٩,٤٪ خلال العشر سنوات القادمة، و "مشروع ٣٠٠ مليار"، والتي تهدف إلى رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٠٠ مليار درهم بحلول عام ٢٠٣١ خاصة من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

تراجع مؤشر أسعار المستهلكين وأسعار العقارات السكنية العام المقبل

ساهم الطلب القوي، واضطرابات سلاسل التوريد، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والنفط، وانتعاش إيجارات المساكن، في رفع معدل التضخم في دبي إلى ٦٪ على أساس سنوي في أغسطس وبنسبة ٤,٥٪ في أول ثمانية أشهر من عام ٢٠٢٢ (لم

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(على أساس سنوي)



المصدر: الهيئة الاتحادية للإحصاء والتقديرات بنك الكويت الوطني

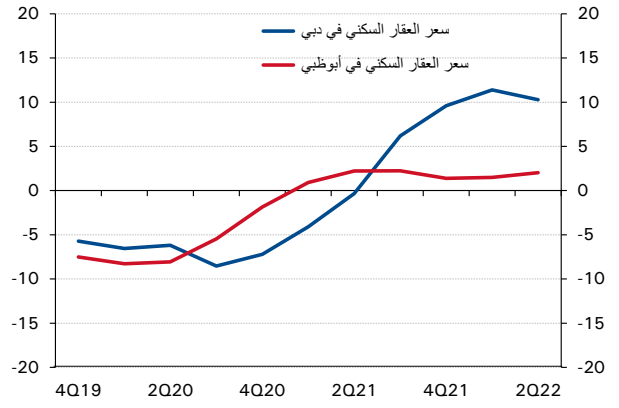
الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

| ٢٠٢٣* | ٢٠٢٢* | ٢٠٢١* | ٢٠٢٠ | ٢٠١٩ | الوحدة | البيان |
|-------|-------|-------|------|------|-------------|-------------------------------|
| 482 | 487 | 415 | 349 | 418 | مليار دولار | الناتج المحلي الإجمالي الاسمي |
| 3.0 | 5.3 | 3.9 | -5.0 | 1.1 | % | النمو السنوي |
| 1.7 | 8.7 | -0.7 | -3.8 | -2.6 | % | النمو السنوي |
| 3.4 | 4.0 | 5.8 | -5.4 | 2.7 | % | النمو السنوي |
| 3.6 | 3.8 | 0.2 | -2.1 | -1.9 | % | النمو السنوي |
| 6.4 | 8.9 | 4.1 | -2.5 | 2.6 | % | الناتج |
| 14.2 | 21.0 | 11.6 | 6.0 | 8.9 | % | الناتج |

المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٣: أسعار العقارات السكنية في أبوظبي ودبي

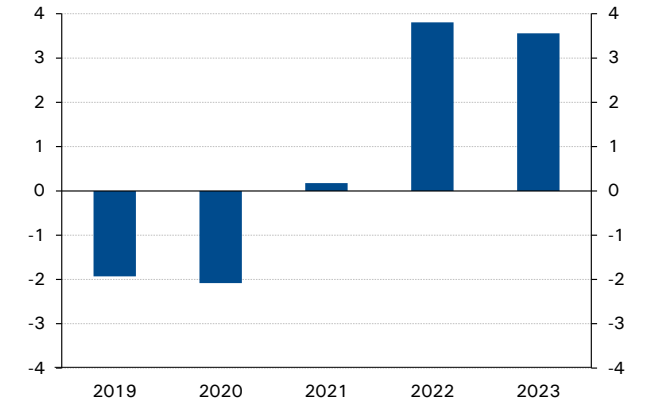
(على أساس سنوي)



المصدر: بنك التسويات الدولية

الرسم البياني ٢: التضخم

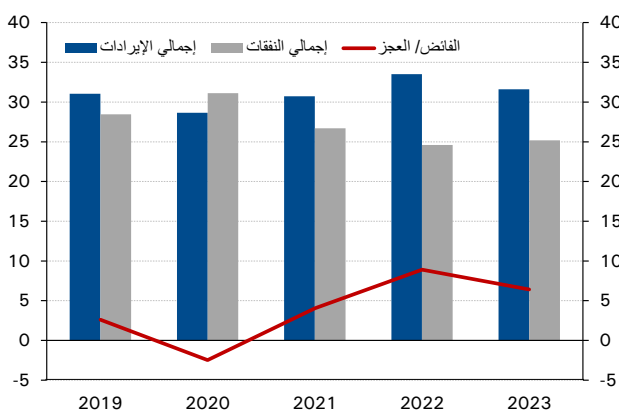
(على أساس سنوي)



المصدر: الهيئة الاتحادية للإحصاء والتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٥: وضع المالية العامة

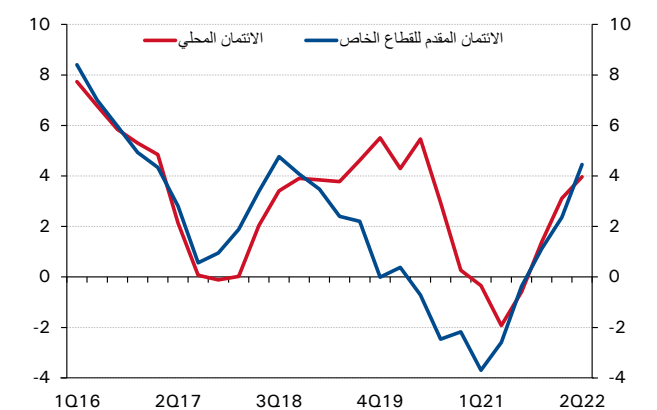
(من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: وزارة المالية، تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٤: الائتمان المحلي

(على أساس سنوي)



المصدر: مصرف الإمارات المركزي